جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزي للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

****

الجهاز المركزي للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الاتصالات
رقم ٧٩٩ ٢٠١٩/١٢/٤
خطاب + ١٢ ورقة

السيد المهندس / الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب

الشركة المصرية للاتصالات

تحية طيبة وبعد ،،،

أتشرف بأن أرفق لسيادتكم تقرير الإدارة عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة المختصرة في ٢٠١٩/٩/٣٠ للشركة .

برجاء التفضل بالإحاطة والتنبيه بدراسة ما ورد بالتقرير من ملاحظات والإفادة .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،،

القائم بعمل الوكيل الأول

مديرة الإدارة

تحريراً في: ٤/ ١٢/ ٢٠١٩

وفاء يوسف

" محاسبة / وفاء محمد محمد يوسف "

يدر ...

الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات الاتصالات

تقريـــر الفحص المحدود
عن القوائم المـــــالية المستقلة المختصرة
للشركة المصرية للإتصالات في ٢٠١٩/٩/٣٠
*****

إلى الســـادة / أعضاء مجلس الإدارة
الشركة المصرية للاتصالات ،،،

المقدمة :
قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالى المستقلة المختصرة المرفقة للشركة المصرية للاتصالات " شركة مساهمة مصرية " في٢٠١٩/٩/٣٠ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية المستقلة عن التسعة أشهرالمنتهية في ذلك التاريخ وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية المستقلة الدورية المختصرة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) .
وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية المستقلة الدورية المختصرة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود:
قمنا بفحصنا المحدود طبقا لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) وفي ضوء القوانين المصرية السارية ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المختصرة عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهريا في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس إبداء إستنتاج متحفظ :
فى ضوء فحصنا المحدود للقوائم المالية المستقلة المختصرة الواردة للإدارة في ٢٠١٩/١١/١٤ والمعلومات والبيانات المتاحة وفي ضوء عدم موافاتنا بإقرارات إدارة الشركة بالمخالفة لمعيار المراجعة المصري رقم (٥٨٠) ، فقد أسفر ذلك الفحص عن بعض الملاحظات المؤثرة على القوائم المالية المستقلة للشركة في ٢٠١٩/٩/٣٠ ومنها :-

١- عدم ملكية الشركة لأراضي بلغت قيمتها نحو ١,٣ مليار جنيه (وهو ما أمكن حصره) المدرجة ضمن قيمة " الأراضي " بحساب الأصول الثابتة ، وكذا نحو ٤٤٠,٦٨٤ مليون جنيه مدرجة بحساب الأصول الأخرى كحيازة ، وتمثل تلك الأراضي المشار إليها : أراضى تخصيص (بثمن وبدون ثمن) ونزع ملـكية ، في ضوء صدور العديد من الفتاوى من مجلس الدولة مفادها عدم ملكية الشركة لتلك الأراضي ، أيدتها أحكام قضائية وأستندت عليها قرارات صادرة من محافظين ، وقد سبق الإشارة إليها تفصيلا بتقاريرنا السابقة المبلغة للشركة .
ونشير إلى إستمرار عدم موضوعية رد الشركة بشأن ملكيتها لتلك الأراضي وحيازتها لها حيازة هادئة في ضوء قيامها بسداد نحو ٢,٢٨ مليون جنيه قيمة أرض بمنطقة سيدي كرير المسددة لكل من جهاز حماية أملاك الدولة بالأسكندرية وهيئة المجتمعات العمرانية بالرغم من وجود قيمة لها ضمن حساب الأصول الآخرى بنحو ١,٨ مليون جنيه (وهو سعر التقييم الخاص بها) منذ عام ١٩٩٨ عند تحول الهيئة القومية للمواصلات السلكية واللاسلكية إلى الشركة المصرية للإتصالات .

وكذا سدادها نحو ٣,٠٩ مليون جنيه خلال عام ٢٠١٨ قيمة أرض سنترال سيرس الليان المدرجة ضمن ذات الحساب أيضا بقيمة جنيه واحد منذ تقييم عام ٢٠٠٥.

٢- لم تقم الشركة بإجراء المطابقات اللازمة بشأن جرد المرحلة الأولي من برنامج الجرد المرحلي – الذي بدأت الشركة في القيام به وفقا لقرار الرئيس التنفيذي للشركة رقم (٢٠٩٨) في ٢٠١٨/٦/١٤– الذي تضمن الأراضي والمباني.
الأمر الذي ترتب عليه إستمرار وجود فروق في مساحات بعض الأراضي بين المدرج بكل من : سجـــلات الأصول الثابتة ، وكذا سجلات الحيازة غير الناقلة للملكية ومستندات الملكية والتي تم إبلاغها تفصيليا للشركة بتقاريرنا السابقة ومنها أرض سنترال كل من : (القلعة ، دار السلام ، بهتيم ، المعادي ٣ ، أكتوبر٢ ، الطوابق ، الزهور ، الدقي ، المهندسين ، السويس القديم ، فيصل بالسويس ، السادات ، عدة مواقع بمنطقة الغربية ومنطقة المنوفية بقطاع وسط الدلتا ، وبعض أراضي السنترالات التابعة لقطـــاع الجيزه ، وكذا أرض الورش بمنطقة السبيل).
فضلا عن عدم قيام الشركة بجرد بعض قطع الأراضي بالمخالفة للأمر الإداري المشار إليه بعاليه وكذا لقرارات تشكيل لجان الجرد المتعلقة به ، ومنهم عدد ٤١ قطعة أرض بمناطق الشركة المختلفة وهو ما أمكن حصره.

٣ - لم يتم تأثير السجلات بنتائج المرحلة الأولى و الثانية من جرد الأصول الثابتة وفي هذا الشأن نشير إلى عدم استيفاء سجل الاصول الثابتة بكافة البيانات التفصيلية وذلك نتيجة لقيد معظم الاصول المضافة خلال الفترة من ١٩٩٨ حتى ٢٠٠٤ بصورة اجمالية مما ترتب عليه إستحالة إجراء المطابقات اللازمة بين سجلات الأصول والجرد الذي تقوم به الشركة - أجهزة السنترالات والتراسل والقوى الكهربائية ، كوابل ارضية ، تكييف مركزى ، مصاعد - الأمر الذي يفقد الجرد أهميته.

٤- إستمرار تضمين حسابات وسجلات الاصول قيمة قطـــعة أرض بمســـــــاحة ١٠٤٩م٢ (تخص مخازن الورش بالأقصر) والتى تم استبدالها بأرض أخرى مساحتها ٨١٠م٢ منذ عام ٢٠٠٤ ، بالاضافة الى انه لم يتم انهاء اجراء مبادلة قطعة أرض بمساحة ١٣٣٥,٦٥ م٢(مقام عليها سنترال الأقصر ١) بأرض أخرى مساحتها ١٨٠٠م٢ منذ عام ٢٠٠٩ بناء على طلب محافظة الاقصر بالرغم من استلام الاخيرة لها وبناء سنترال الاقصر (٣) عليها ، وما كان يستتبع ذلك من أثر محاسبي.

٥- إستمرار تضمين حسابات وسجلات الأصول الثابتة بالخطأ قيمة أرض محطة الرقابة اللاسلكية بالجيزة – التي ليست في حيازة الشركة – البالغ قيمتها **نحو ٩,٥٤٤ مليون جنيه** بمساحة ٢٨٦٥,٦١ م٢ وقد تم إضافتها للأصول فى ٢٠٠٩/١٠ بالرغم من : " عدم وجود اى مستندات ملكية لدى الشركة تفيد ملكيتها لهذه الارض ، وأن هذه الارض لم ترد ضمن تقييم الاصول الخاصة بالشركة عام ١٩٩٨ ، وصدور كتاب من مستشارى مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠١٤/١٢/١١ يفيد ان محطة الرقابة اللاسلكية المشار اليها آلت للجهاز القومى لتنظيم الاتصالات وهى مملوكة له بالفعل ".

٦- تضمن حساب الأراضي نحو ٥,٢١ مليون جنيه قيمة أرض مشروع سنترال الطوابق - قطاع الجيزة - والمتعدى عليها والصادر بشأنها حكم إستئناف (رقم ٦١٩٢ لسنة ١٣٣ ق بجلسة ٢٠١٨/٦/٢٧) في غير صالح الشركة وتم الطعن على ذلك الحكم .

٧- مازالت الشركة لم تقم بتقنين وضع أرض مبنى مجمع الخدمات بالقرية الذكية المستبعدة من سجلات الأصول بالشركة ضمن أراضي أخرى(بناءً على قرارات رئيس مجـلس الوزراء أرقام ١٤٢ في ٢٠٠٤ ، ٩٨٩ في ٢٠٠٥ ، ٦٠٨ في ٢٠٠٦) والمقام عليها مبنى الشركة الرئيسي ومباني أخرى ، ولازال رد الشركة متكرر دون تقدم ملموس في هذا الشأن حيث أفاد رد الشركة على قوائم ٢٠١٩/٦/٣٠ " سوف يتم إتخاذ الإجراءات اللازمة فور إنتهاء اللجنة المشتركة المُشكلة بين الشركة المصرية للإتصالات وشركة تنمية القرى الذكية من أعمالها" .

٨- وجود بعض الأراضي ضمن أصول الشركة وفي حيازتها مخصصة بإسم وزارة الإتصالات وبعضها مخصصة بإسم الهيئة القومية للإتصالات السلكية واللاسلكية بتاريخ لاحق على تاريخ تحول الهيئة إلى الشركة المصرية للإتصالات .

يتعين ما يلي :-

- تقنين وضع أراضي الشركة في ضوء الفتاوى المشار إليها وإجراء ما يلزم من تسويات في هذا الشأن.
- سرعة حصر كافة الحالات المماثلة ودراسة جدوى إحتفاظ الشركة بتلك الأراضي في حالة حتمية سداد قيمة المطالبات المشار إليها بعاليه .
- إجراء القيود المحاسبية اللازمة لإظهار قيمة أرض سيدي كرير بقيمتها الواردة بالتعاقد وإتخاذ ما يلزم من إجراءات بشأن قيمتها المدرجة بحساب الأصول الآخرى.
- الإفصاح عن وجود قيود على ملكية الأراضى المشار إليها وعن قيمة هذه القيود .

- إعادة قيد الأصول المدرجة بسجلات الأصول الثابتة وتحديدا الخاصة بالفترة من عام١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٤ وما تم بعدها من إضافات وإستبعادات في ضوء ما تم بشأنها من جرد وفقا للقرار ٢٠٩٨ في ٢٠١٨/٦/١٤ بحيث يتم القيد بصورة تفصيلية ليصبح أساس للمطابقة في السنوات القادمة ، حتى يمكن التحقق من صحة قيمة الأصول الثابتة المدرجة بالسجلات والظاهرة بالقوائم المالية.

- سرعة تقنين وضع الأراضي المقام عليها مباني الشركة بالقرية الذكية فى ظل ورود خطاب من شركة تنمية القرى الذكية بخصوص ذلك ، وإعادة حساب إهلاك تلك المباني بما يتناسب مع الوضع القانوني لها .

- إجراء التسوية اللازمة لقيمة أرض الطوابق المشار إليها بقطاع الجيزه في ضوء ما ينتهى اليه الاحكام القضائية في هذا الشأن والافادة.

٩ - تضمن حساب الأصول الثابتة بالخطأ نحو ٢ مليون جنيه قيمة أعمال حفر وردم خاصة بصيانة الكوابل النحاسية.

يتعين حصر الحالات المثيلة وإجراء التصويب اللازم بتحميلها على مصروفات الصيانة .

١٠- تضمنت حسابات وسجلات الأصول الثابتة نحو ٨٥ مليون جنيه **قيمة بيعية تقديرية** للكوابل النحاسية المسحوبة وكذا المحملة من مخازن الشركة والمباعة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية عن الربع الثالث من عام ٢٠١٩ .

وذلك بالمخالفة للبند (٦٧) من معيار المحاسبة المصري رقم (١٠) الذي تضمن : " أن يتم إستبعاد القيمة الدفترية للأصل الثابت عندما يتم التخلص منه أو عندما لا تتوقع المنشأة منه أية منافع إقتصادية مستقبلية ".

يتعين حصر كافة الحالات المماثلة وإستبعاد قيمتها من حسابات وسجلات الأصول الثابتة في ضوء المطابقات التي تمت بين الطرفين مع مراعاة الأثر على الحسابات ذات الصلة ، والعمل على التنسيق بين القطاعات لسرعة استيفاء البيانات اللازمة .

١١- تضمنت حسابات الاصول نحو ٥١١ مليون جنيه قيمة المنفذ من العقد رقم (٨/٢٠١٦/٢٢١) بنسبة ٤٦ % من اجمالى القيمة التعاقدية البالغة نحو ١,١١٥ مليار جنيه مصرى الخاص بنظام خدمة العملاء CRM "انظمة BSS لخدمات المحمول والبيانات والصوت الثابت" المبرم مع شركة هاواوي للتكنولوجيا المحدودة ، وقد قامت الشركة بحساب إهلاك لمراحل العقد بمدد مختلفة بالرغم من إدراج كافة تلك المراحل على حساب واحد بالأصول الثابتة ، دون الوقوف على أسباب ذلك .

يتعين ما يلي :-

- اعادة توزيع المبلغ المشار اليه على كل من شركة WE DATA (لما لذلك من تأثير علي توزيعات الأرباح في الشركة) و الميزان الخاص بخدمات المحمول وما يخص التليفون الثابت لاظهار الحسابات على حقيقتها ومراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة .

- مراعاة الإلتزام بالمعالجة المحاسبية الواجبة في ضوء المعايير المحاسبية للتوصيف الصحيح للعقد المشار اليه والافادة .

١٢- عدم صحة رصيد حساب الأصول الأخرى فى ٢٠١٩/٩/٣٠ حيث تبين مايلى :-

أ - الاستبعاد الجزئى (وليس الكلى) من تكلفة بعض الدوائر والسعات المباعة خلال الفترة من اكتوبر حتى ديسمبر ٢٠١٧ والتي بلغ ما امكن حصره من القيمة البيعية منها نحو ٢٨٧ مليون جنيه (المعادل لنحو ١٦,٢ مليون دولار) الى كل من شركات (STC - orange – p c c w – ITC) على كوابل (٥ SMWE - IMEWE - TE-NORTH – EIG) .

ب - تبين ان بعض الاستبعادات التى تمت على حساب الاصول الاخرى تمت بقيم تقديرية (تحدد بمعرفة الجهات الفنية) بدلا من القيم الدفترية دون موافاتنا بالاسباب والاسانيد والتفصيلات التى توضح مبررات وصحة ذلك بالرغم من الوعود المتكررة من جانب الشركة بانه سيتم موافاتنا بها واخر هذه الوعود ما تم فى الاجتماع مع الشركة فى مارس ٢٠١٩ (دون جدوى) حيث لم تقم الشركة بموافاتنا باى خطابات او مكاتبات اوبيانات بالمطلوب بإستثناء قرار لجنة " الخدمات والأسعار والذي لا يفي بالغرض " مما ترتب عليه ان هناك فروق لازالت قائمة دون تسوية او تبرير من جانب الشركة منها :-

- نحو ٥١,٥٦٤ مليون جنيه فرق استبعاد بالخطأ فى قيمه السعات المباعه لشركة RELIANCE INFOCOM على كلا من كابلى ٤ SMWE - IMEWE خلال شهري مارس ويوليو ٢٠١٤ حيث تم إستبعادها بنحو ٢١,٩٠٢ مليون جنيه مصرى في حين أن تكلفتها المدرجة بسجلات وحسابات الأصول نحو ٧٣,٤٦٦ مليون جنيه.

- استبعاد تكلفة بعض الدوائر المباعة بنظام **IRU** على كوابل الشركه المختلفه خلال الفترة من ٢٠١٥/١/١ حتى ٢٠١٨/٩/٣٠ بعضها باقل من تكلفتها الدفتريه بنحو ١٤١,٢مليون جنيه والبعض الاخر باكثر من تكلفتها الدفتريه بنحو١٢٣,٧مليون جنيه – منها نحو ٦٥ مليون جنيـــه] خلال سبتمبر ٢٠١٨- مما يؤثر على صحة الرصيد.

يتعين بحث اسباب ما تقدم واتخاذ اللازم فى هذا الشان والافادة .

١٣ - قيام الشركة بتشكيل لجنة لفصل الكوابل عن الاعمال المدنية ، وصدر قرار الفصل بتاريخ ٢٠١٨/٦/٢٤ إلا أنه لم يتم فصل ما يلي :-

- كابل طابا رفح والالياف البصريه التى تم تشغيلها فى اعوام ١٩٩٠-١٩٩٤ -٢٠٠٨ على التوالي والتى تبلغ سعتها الكلية ٧٣٦ جيجابايت والمستخدم منه ٤٣٣,٣ جيجابايت.
- كابل ليبيا السلوم والذى تم انشاؤه فى ١٩٩٨ وتبلغ السعة الكلية له ١٧,٥ جيجا بايت والمستخدم منها ٢,٩٦ جيجا بايت.
- كابل السودان اركين والذى تم انشاؤه فى ٢٠٠٦ وتبلغ السعة الكلية له ١٢,٥ جيجا بايت والمستخدم منها ١٠,٥ جيجا بايت .

يتعين البحث والدراسة وبحث اسباب هذا التناقض لتحديد ما اذا كانت قرارات اللجنة المذكورة غير واقعية ويصعب تطبيق ذلك الفصل عمليا ام ان هناك تباطؤ اوعدم التزام فى تطبيق قرارات اللجنة المشار اليها واتخاذ اللازم فى هذا الشان والافادة.

١٤- تم إضافة نحو ١,١ مليار جنيه لحساب الأصول الأخرى خلال الربع الاول لعام ٢٠١٩ يمثل قيمة كابل مينا البحرى الذي تم شراؤه بموجب الفاتورة رقم ١/٢٠١٨/٢ بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢٧ من شركتى "ارتل" و"عمان تل" دون وجود أي تفصيلات توضح السعات الخاصة بفرعاته. مما يتعارض ونظام الرقابة الداخلية في هذا الشأن .

يتعين اتخاذ اللازم فى هذا الشان والافادة .

١٥- تضمنت حسابات الاصول الأخرى نحو ١٠٥ مليون جنيه يمثل القيمة الحالية للعقد رقم ٢/٢٠١٩/٢٢١ والخاص بشراء برامج مايكروسوفت لاجهزة الحاسبات الشخصية لصالح كل من الشركة المصرية للإتصالات وشركـــــاتها التابعة (سنترا واكسيد وWE DATA) .

يتعين تحميل كل شركة من الشركات المشار اليها بما يخصها من قيمة العقد مع إجراء التصويب اللازم بحسابات والأصول والأهلاك .

١٦- تضمن حساب التكوين الإستثماري نحو ٣٣٩,٧ مليون جنيه تتمثل في :-

- **نحو ٣٢٥,٧٠ مليون جنيه** قيمة أعمال وتوريدات تم تنفيذها ودخولها الخدمة منذ سنوات دون إضافتها لحسابات الأصول الثابتة يرجع بعضها إلى عام ٢٠١٦ .

- **نحو ٦,٥١ مليون جنيه** قيمة أرض بالمنطقة الإستثمارية التكنولوجية بالمعادي بالرغم من تسليمها لوزارة الإتصالات منذ عام ٢٠١١.

- **نحو ٦,٠٤ مليون جنيه** بعضها يمثل قيمة فروق أسعار بعض الأراضى التى ليست بحوزة الشركة والبعض الآخر قيمة مصاريف مساحية مرحل منذ سنوات دون تسوية ، وقد قامت النيابة العامة بحفظ الموضوع وفقا لرد الشركة .

- نحو ١,٤٥ مليون جنيه قيمة عدد (٣) وحده MSAN مشتراه من الشركة المصرية لصناعة المعدات التليفونية (كويك تل) منذ عام ٢٠١٠ بالعقد رقم (٢٤/٢٠٠٨/١٠) دون إستخدام ولم نقف على موقف صلاحيتها لدخولها الخدمة من عدمه في ضوء التقادم التكنولوجي السريع .

يتعين حصر كافة الحالات المماثلة وإجراء التصويب اللازم مع ضرورة التنسيق والترابط الكامل بين الإدارات المختلفة لتلافي التأخر في تسوية تلك المبالغ ، مع إجراء التسوية اللازمة بشأن قيمة الأراضي التي تم حفظ التحقيق فيها بمعرفة النيابة العامة .

١٧- إستمرار تضمين حساب الإنفاق الإستثماري (الدفعات المقدمة) مبالغ مرحلة منذ سنوات طويلة دون تسوية ومنها :

- **نحو ١,٢ مليون جنيه** مسددة لشركات الكهرباء منذ عام ٢٠١٤ .
- **نحو ٣,٢٢ مليون جنيه** قيمة عدة دفعات مقدمة مسددة منذ عام ١٩٩٦ .

يتعين حصر كافة الحالات المماثلة وإجراء التسويات المالية اللازمة .

١٨- عدم صحة قيمة المخزون الظاهر بالقوائم المالية في ٢٠١٩/٩/٣٠ ، وذلك لإستمرار وجود قصور في منظومة حسابات المخازن بالشركة بالإضافة إلى عدم الترابط بين الإدارات المختلفة حيث تبين ما يلي :-

أ - إستمرار تضمين حساب المخزون نحو ١٣٨ مليون جنيه قيمة قطع غيار خاصة بشبكة الـ IP CORE المشتراه من شركة " وي داتا " منذ عام ٢٠١٤ - بخلاف مبلغ بنحو ٦,٤٣٤ مليون جنيه قيمة ضريبة مبيعات معلاه بالأرصدة المدينة - بالرغم من عدم حيازة الشركة لتلك الأصناف بمخازنها وعدم خضوعها لمنظومة الرقابة المخزنية على تلك الأصناف ، وقد تبين بشأنها ما يلي :-

- يتم صرف تلك الأصناف من مخازن وي داتا دون إجراء المعالجات المحاسبية بحسابات المخزون بالشركة المصرية لتحميل الحسابات المختصه بما يخصها من تلك المهمات ، الأمر الذي ترتب عليه عدم صحة حسابات كل من (المخزون ، الإعتمادات المستندية ، الأصول الثابتة ، المشروعات تحت التنفيذ ، المصروفات ، نتيجة أعمال الفترة) حيث تبين ما يلي :-

- عدم تأثر حسابات المخزون بالشركة بقيمة حركات الصرف والإضافة على مهمات شبكة الـ IP CORE المحتفظ به لدى شركة وي داتا خلال عام ٢٠١٩ ، فضلا عن إستمرار تضمين الأرصدة المدينة والدائنة بالشركة لقيمة حركات الصرف والإضافة التي تمت على تلك المهمات خلال عام ٢٠١٨ والتي بلغت نحو ١٠,٥ مليون جنيه ، ١٦٣ ألف جنيه على الترتيب ، دون تسويتها بدفاترها .

ونشير إلى أن رد الشركة على تلك الملاحظة ضمن تقريرنا على القوائم المالية في ٢٠١٩/٦/٣٠ الذي تضمن " بانه جاري إتخاذ الإجراءات اللازمة التي من شأنها توزيع مهمات المخزن المذكور على مخازن الشركة وذلك خلال عام ٢٠١٩ ومن ثم تصبح إجراءات الإضافة والصرف لمهمات الـ IP CORE مثل باقي المهمات بمخازن الشركة المصرية للإتصالات ومن ثم إحكام الرقابة على تلك المهمات " غير موضوعي حيث أن تلك المهمات في حيازة شركة وي داتا فعليا ، أما دفتريا وحسابيا ضمن سجلات المصرية للإتصالات وبالتالي لا يوجد أي رقابة مستندية فعلية على تلك المهمات فكيف سيتم توزيعها على مخازن الأخيرة ، فضلا عن صرف العديد من تلك المهمات للتشغيل خلال السنوات من ٢٠١٤ وحتى تاريخه فكيف يتم توزيع ما سبق صرفه من ذلك المخزون .
كما نشير إلى أن تلك الملاحظة سبق إبلاغها للشركة منذ شراء الشبكة خلال عام ٢٠١٤ حيث بلغ قيمتها وقتئذ ٦٤ مليون جنيه فقط ، ولم تقم الشركة بإتخاذ الإجراءات التصويبية اللازمة في حينه حتى تاريخه .

ب ـ تضمن حساب المخزون (تحت الفحص) نحو ٩٩ مليون جنيه قيمة المتبقي من رواتر وريسفرات تم شراؤها بمعرفة الشركة المصرية لحساب شركة " وي داتا " خلال سنوات سابقة بالعقد رقم (٢١١/٢٠١٦/٥) ، ويتم القيد بحسابات المخازن بقيم إجمالية فقط دون تفاصيل بموجب مذكرة تسوية واردة من الإدارة المالية كل ربع مالي مما يصعب من احكام الرقابة عليها .

ج ـ عدم تسوية بعض المهمات بنحو ٧٥ مليون جنيه (قطاع المخازن) بالرغم من وردها وصرف معظمها للتشغيل.

د ـ إستمرار الصرف من المخازن (بعدة قطاعات) بإيصالات صرف مؤقتة لم يتم تسويتها حتى ٢٠١٩/٩/٣٠.

هـ ـ تضمن حساب المخزون (قطاع المخازن) مهمات مرفوضة ومنها نحو ٢٥,٩٧ مليون جنيه قيمة " كوابل " وفقا لمحضر رقم (١٦٢٩٨) بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢٤ ، والتي تم إستلامها ضمن الأصول التي تم الإستحواذ عليها عند شراء الشركة المصرية لشركة مينا ، ونشير إلى ان تلك القيمة تقديرية وليست فعلية.

و ـ وجود مهمات مرفوضة أيضا ضمن أصناف مخزن قطع غيار الماظة (قطاع النظم) بنحو ٧٧,٩٦ ألف دولار تمثل أجهزة قياس الالياف الضوئية تنفيذ المجموعة الوطنية بالعقدين رقمى (٤/١٢/٢٠١٢/٨) ، (١/٤/١٢/٢٠١٢/٨) ، والتي تم رفضها لعدم مطابقتها للمواصفات طبقاً لقرار لجنة الفحص فى ٢٠١٣/١/١٥ ، وقد صدر قرار اللجنة العليا للمشتريات فى ٢٠١٤/١٢/٧ بشراء تلك الاجهزة بالضد على حساب الشركة المنفذه مع تحميلها بفروق الاسعار وغرامات التأخير والمصاريف الادارية ومصادرة التأمين النهائى ، وهو ما لم يتم حتى تاريخه دون تحديد المسئولية عن ذلك.

ز ـ تحميل المصروفات بقيمة الاصناف المحولة من المخازن الرئيسية الى المخازن الفرعية على الرغم من وجود تلك الاصناف بالمخازن الفرعية وعدم صرفها للتشغيل الامر الذى ادى الى وجود ارصدة بالمخازن الفرعية بكل من مخازن المعادى والقصير وبور سعيد والاسكندرية دون ادراجها ضمن رصيد المخزون .(قطاع الدولي) .

ح ـ عدم ربط العديد من المخازن على منظومة الأوركل ومنها مخازن قطاع النظم .

ط ـ استمرار وجود فروق في قيمة المخزون بين الظاهر بميزان المراجعة وحسابات المخازن ، منـها مخازن كل من : (قطاع شرق القاهرة بنحو ١,٥ مليون جنيه ،قطاع النظم بنحو ٢٥ مليون جنيه بالنقص ونحو ١٣ مليون جنيه بالزيادة) .

ى ـ عدم تأثر حسابات المخازن (قطاع النظم) بما تم صرفه واضافته خلال الفترة من ٢٠١٩/١/١ حتى ٢٠١٩/٩/٣٠ وذلك بمخازن كل من (تراسل اسكندرية وبحرى ، سنترالات قبلى "بنى سويف") ، مما ترتب عليه عدم تمكنا من إجراء المطابقات اللازمة .

ك ـ تضمن حساب المخزون (قطاع المخازن) مهمات راكدة بنحو ٢٠,٦٥ مليون جنيه بعضها منذ عام ٢٠٠١ ، قامت الشركة بحساب إضمحلال لها بنحو ١٦,٣٢ مليون جنيه فقط ، دون موافاتنا بالدراسة اللازمة في هذا الشأن .

ل - تحمل الشركة بقيمة مصاريف نقل وتفريغ ورسوم جمركية عن مهمات تم رفضها فنيا عن العقدين (١/٢٠١٩/٢٣١) ، (١/١/٢٠١٨/٤٢١) بنحو ١٦ ألف دولار ، ٣٣٣ ألف جنيه ، ولم نقف على الإجراءات التي إتخذتها الشركة تجاه الموردين لإستيداء تلك المبالغ.

يتعين بحث ودراسة كافة ما سبق وإتخاذ اللازم في هذا الشأن

١٩ - بلغ رصيد الإعتمادات المستندية الظاهر بالقوائم المالية في ٢٠١٩/٩/٣٠ نحو١٩٦ مليون جنيه منها نحو ١٥٥,٧١ مليون جنيه يمثل أرصدة عدد (٧٨) إعتماد مستندي يرجع تاريخ بعضها إلى عام ٢٠١٣ لم يتم تسويتها بالرغم من ورود مشمولها وصرفه للإستخدام .

يتعين بحث ودراسة تلك الاعتمادات وتسويتها فى ضوء ذلك لما له من اثر على حسابات ونتائج الشركة مع اجراء المساءلة القانونية.

٢٠- بلغ رصيد حساب العملاء (قطاع الدولي) ا نحو ٣,١٦ مليار جنيه في ٢٠١٩/٩/٣٠ منها نحو ٣,١٠ مليار جنيه بنسبة ٩٨% ، يمثل أرصدة عملاء (دوائر – مقاصة- اتصالات فضائية – شركات) لم نتحقق من صحتها لعدم موافاتنا بالعديد من البيانات اللازمة بالرغم من طلبها اكثر من مرة شفاهة وتحريرا(بالخطابات المؤرخة فى ٢/ ١٠ /٢٠١٩ ، ١٦ / ١٠ /٢٠١٩ ، ٣ / ١١ /٢٠١٩) ، الامر الذى شكل قيدا على نطاق الفحص المحدود.

يتعين بحث أسباب ذلك والإفادة.

٢١- لم يتم تحميل حساب المصروفات بنحو ٣ مليون جنيه قيمة المستحق على الشركة عن استغلال حرم المترو لمد كابلات الياف ضونية داخل المسارات الخاصة به وذلك عن الفترة من ٢٠١٩/١/١ حتى ٢٠١٩/٩/٣٠ وفقاً للعقد المحرر فى ٢٠١٤/٩/١٤ مع الشركة المصرية لادارة وتشغيل المترو .

يتعين اجراء التسويات اللازمة فى هذا الشأن ومراعاة أثر ذلك على الحسابات المختصة .

٢٢ - لم تقم الشركة بحساب إضمحلال للرصيد المتوقف بحساب عملاء الدولى خارج مصر بنحو ٧٨,١ مليون جنيه المعادل لنحو ٤,٨ مليون دولار قيمة المديونية الخاصة بدولة سوريا والمتوقفة منذ عام ٢٠٠٧ بالرغم من ان تلك المديونيه لازالت قائمة ولم يتخذ بشأنها اى اجراء حتى ٢٠١٩/٦/٣٠.

يتعين اتخاذ اللازم بشانها فى ضوء معايير المحاسبة المصرية والافادة.

٢٣- إعتياد الشركة على معالجة ما يتم تحصيله من تعويضات من شركة التأمين بتخفيض حساب مصروفات تأمين ضد الحريق والسطو (٥٦٣١) ، بالمخالفة للفقرة (٣٢ ، ٣٣) من معيار المحاسبة المصري الخاص بعرض القوائم المالية وقد بلغ ما أمكن حصره من تلك التعويضات المحصلة خلال عام ٢٠١٩ نحو٨,٥ مليون جنيه.

يتعين اجراء التصويب اللازم والالتزام بما تنص علية معايير المحاسبة المصرية .

<u>الإستنتاج المتحفظ</u>

وفيما عدا تأثير ما ورد بالفقرات السابقة وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية المستقلة الدورية المختصرة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح – فى جميع جوانبها الهامة – عن المركز المالى فى ٢٠١٩/٩/٣٠ وعن نتائج اعمالها وتدفقاتها النقدية عن التسعة اشهر المنتهية فى ذات التاريخ طبقا لمعايير المحاسبة المصرية.

مع عدم إعتبار ذلك تحفظا :-

١- إستمرار وجود خلاف منذ سنوات طويلة بين الشركة وكل من : الهيئة القومية للبريد والهيئة القومية للسكك الحديدية على مساحتي أرض بنحو ٢٣٣٣,٧ م٢ ، ٦١٤٧,١١م٢ .

يتعين إتخاذ الإجراءات اللازمة لحسم ذلك الخلاف ومنها تصعيد الموضوع لمستوى إداري أعلي لسرعة الحسم .

٢- تراخي الشركة في إتخاذ الإجراءات اللازمة للحفاظ على الأراضي من التعدي وإزالة التعديات القائمة ومنها :-

- عدم إستخراج رخصة لبناء سور للحفاظ على الأرض البالغ مساحتها ١٢٠م٢ التي تم إزالة التعدي عليها منذ عام ٢٠١٦ بمحافظة الدقهلية .

- التعدي على مساحة ٧٥٠م٢ بمدينة صهرجت الصغرى بمحافظة الدقهلية .

- التعدي على بعض مباني السنترالات بمحافظة الشرقية وضياع مستندات ملكيتها ضمن حريق الأوبرا ، ولم نقف على الموقف القانوني بشأنها .

يتعين إتخاذ اللازم في هذا الشأن والافادة .

٣- وجود العديد من الأصول الثابتة والأصول الآخرى غير المستغلة (أراضي ومباني وأجـهزة وغيرها من الأصول الثابتة) والتي تمثل طاقة عاطلة ، ومنها ما يلي :-

- نحو ٥٣٤ مليون جنيه (حق استخدام) خلال اعوام من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٩ تحملت عنهم الشركة قيمة اهلاك عن الفترة المذكورة نحو ٩٥,٧ مليون جنيه .
- نحو ١٤٧,٢ مليون جنيه صافى القيمة الدفترية لعد ٢,٣٣ فرعة لكابل TE-NORTH.
- نحو ٤ مليون جنيه التكلفة التاريخية لمبنى انزال رأس سدر.
- نحو ١,٨ مليون جنيه (بحساب التكوين الاستثمارى) قيمة مبنى سنترال سيدى كرير والذى توقف العمل به لاسباب فنية .

- نسبة من السعات المتاحة على كل من الكوابل : ٣٢ % كابل EIG ، ٦٠ % من كابل TENORTH ، ٩٥% من كابل SMWE ٥ ، ٧٠% من كابل SMWE٣ ، ٧٧% من كابل ELETAR ، ٤٩ % من كابل SMWE٤ .
- العديد من الأصول المستغنى عنها نتيجة إحلال الشبكة النحاسية بشبكة الكوابل الضوئية تتمثل في أجهزة سنترالات التي تم إحلالها بنظام الـ M SAN ، مساحات كبيرة بمباني السنترالات ، ومنها على سبيل المثال أجهزة بمنطقة القليوبية التى بلغت قيمتها التاريخية نحو ٣٧,١٤ مليون جنيه ، مبنى سنترال الأوبرا .

- العديد من قطع الأراضي غير المستغلة ، وفي هذا الشأن نشير إلى رفض جهاز مدينة السادات تسجيل ارض قامت الشركة بشرائها عام ٢٠٠٩ بنحو ١,٠٧٦ مليون جنيه وتراخت في بناء السنترال عليها بالمخالفة لشروط البيع ، ولم نقف على موقف تسجيل تلك الأرض .

- نسبة ٩١% من تكلفة المحطات اللاسلكية بقطاع وسط الدلتا التي بلغت تكلفتها الدفترية نحو ١٥٧ مليون جنيه ، ولم نقف على موقف إستغلال تلك الأصول في ضوء تكرار الإشارة إلى ذلك خلال السنوات السابقة .

يتعين إتخاذ الإجراءات اللازمة للإستفادة من كافة تلك الأصول.

٤- تم تعلية حساب الاصول – البنية التحتية للكوابل البحرية – بنحو ٨٦ مليون جنيه قيمة الاجهزة الخاصة بمشروع ALMESH NET WORKلربط محطات الانزال الخاصة بالشركة المصرية للاتصالات بكل من (ابوتلات – الاوتو بالاسكندرية – الزعفرانة –السويس) ببعضها –وبالرغم من ذلك لم يتم تضمين البيان الفنى فى هذا الشان باجمالى السعات الناتجة عن المشروع.

يتعين ادراج السعات الناتجة عن المشروع ببيان الجهة الفنية بالشركة احكاما للرقابة والعمل على افراد حساب مستقل للمشروع المذكور والافادة

٥ - بلغت قيمة إستثمارات الشركة المصرية نحو ٦,٧٢٣ مليار جنيه بعد خصم إضمـــــحلال بنحو ٤٤,٤ مليون جنيه ، وقد تبين بشأن تلك الإستثمارات ما يلي :-

أ - استمرار الشركة فى الاستثمار فى شركات لم تجن منها أية عوائد نقدية منذ بداية الاستثمار فيها فضلا عن تحملها بأعباء على قوائم الدخل في السنوات السابقة تمثل قيمة اضمحلال لبعض قيم هذه الاستثمارات ومن امثلة ذلك:-

- **الشركة المصرية لخدمات التوقيع الالكتروني** (شركة شقيقة) ومستثمر فيها منذ عام ٢٠٠٦ بنحو ١٠ مليون جنيه –وقد سبق حساب إضمحلال لهذا الإستثمار في سنوات سابقة بنحو ٧,٥ مليون جنية - وقد تضمن الحساب نحو ٢,٥ مليون جنيه – يمثل قيمة إستكمال نصيب الشركة المصرية فى رأس المال للشركة المذكورة مسددة منذ ٢٠١٤/٦ –وقد بلغت جملة خسائرها نحو٢٧,٥٨١ مليون جنيه بنسبة ٩٨,٥% من رأسمالها المصدر وفقا لقوانمها المالية في ٢٠١٨/١٢/٣١ –أخر قوائم مالية تم موافاتنا بها -بلغ نصيب الشركه الأم من خسائرها نحو٩,٨٥ مليون جنيه .

وقد أفادت الشركة بردها علي تقريرنا عن القوائم المالية المجمعة في ٢٠١٩/٦/٣٠ أنه تم إرسال خطاب للشركة المصرية لخدمات التوقيع الإكتروني يفيد برغبة الشركة المصرية للإتصالات بالإستحواذ علي كامل حصة شركة بي تي تراست ، وجاري التفاوض مع باقي المساهمين لحصول الشركة المصرية للإتصالات وحدها علي كامل الحصة المعروضة للبيع ، ولم نواف بدراسة الجدوي في هذا الشأن .

<u>في ضو ما سبق يتعين موافاتنا بما يلي :</u>

- الرأي القانوني ومدى جدوى الإستحواذ علي حصة المساهم المتخلف عن السداد (شركة بي تي تراست).

- موقف الشركة المصرية للإتصالات بشأن توصية لجنة الإستثمار في ٢٠١٨/٩/٢٠ بشراء حصة ذلك المساهم في ضوء المستجدات المشار إليها .

ب - **الشركة العربية لتصنيع الحاسبات** (متاحة للبيع) : مستثمر فيها بمبلغ ٧ مليون جنيه منـــــــــــها مبلغ ٢,٤٥٠ مليون جنيه قيمة المسدد منذ ٢٠١٠/١٢/٥– يمثل استكمال حصة الشركة المصرية فى رأس المال المصدر – ولم يتم التأشير بتلك الحصة بالسجل التجارى لعدم سداد بعض المساهمين لباقى حصصهم ، وقد تم حساب إضمحلال بكامل قيمة الاستثمار خلال الاعوام السابقة ، ونشير لتحقيق الشركة أرباح عن العام المالي ٢٠١٨ بلغت نحو٤,٣ مليون جنيه لتنخفض الخسائرالمرحلة للشركة المذكورة لنحو٥٦,٣٦ مليون جنيه حتى ٢٠١٨/١٢/٣١(أخر قوائم تم موافاتنا بها) بنسبة

٨٠,٥٢% من راسمالها المصدر طبقاً لأخر قوائم مالية تم موافاتنا بها ، و قد أوصت لجنة الاستثمار بالشركة الام فى ٢٠١٧/٧ بالتواصل مع المشترين المحتملين للوصول الى قيمة متفق عليها لشراء حصة الشركة الأم فى الشركة المشار اليها .

وقد سبق أن أفادت الشركة بردها أنه تم عقد الجمعية العامة العادية للشركة العربية لتصنيع الحاسبات حيث تم مناقشة موقف المساهمين الغير مسددين لحصصهم والذين أفادوا بان هناك صعوبة في سداد الحصص الخاصة بهم، هذا وقد قام ممثل الشركة المصرية للاتصالات باقتراح ان يتم الوفاء بحصصهم عن طريق تقديم خدمات او تصنيع او منتجات للشركة العربية لتصنيع الحاسبات (كحصة عينية) كبديل عن السداد النقدي .

في ضوء ما سبق يتعين موافاتنا بما يلي :

- ما تم بشأن تنفيذ إقتراح ممثل الشركة المصرية للإتصالات المشار إليه .

- موقف الشركة المصرية للإتصالات من التخارج من الشركة المذكورة وفقاً لقرار لجنة الاستثمار فى ٢٠١٧/٧/٢٦ في ضوء تحقيق الشركة أرباح .

٦- بلغ نصيب الشركة المصرية للاتصالات في الأرباح المحتجزة لدى شركة فودافون حتى ٢٠١٩/٩/٣٠ نحو ٤,٢٩ مليار جنيه . ولم نواف بمحضر إجتماع الجمعية العامة للشركة المذكورة الخاصة بقوائم ٢٠١٩/٣/٣١ ، كما لم نقف على موقف توزيعات تلك الأرباح.

يتعين موافاتنا بموقف الشركة المصرية للإتصالات من نصيبها من الأرباح المحتجزة لدى شركة فودافون ، ومحضر الإجتماع المذكور .

٧ - لم نواف بمستجدات أعمال اللجنة المشكلة للوقوف على أسباب خسائر مشروع الجزائر والبالغة ٤٥٤ مليون جنيه ، بالرغم من تشكيل تلك اللجنة منذ ٢٠١٢/١٠/٢٣ ، حيث سبق تكرار طلبنا لذلك بالعديد من تقاريرنا السابقة دون قيام الشركة بموافاتنا بذلك .

- كما لم نقف على حصر وموقف أصول تلك الشركة منذ تاريخ قرار التصفية وحتى ٢٠١٩/٩/٣٠ ، وكذا حساب تصفيتها وكيفية التصرف فيها ، ونشير الي عدم تحديد مدة لنهو أعمال تلك اللجنة بالمخالفة لقواعد ومعايير حوكمة الشركات ، ونؤكد على أن حفظ التحقيق بالنيابة العامة لاستبعاد شبهة الجرائم على المال العام لا يعفى الشركة من السعى لحصولها على حقوقها بالتفاوض مع الحكومة الجزائرية عن طريق السلطات المختصة بالدولة .

يتعين إتخاذ التدابير اللازمة لاستيداء حق الشركة ، وموافاتنا بما سبق عرضه .

٨- تحمل الشركة بنحو ٤٦,٩ مليون جنيه خلال النصف الأول من عام ٢٠١٩ قيمة المكالمات غير المحققة على شبكة إتصالات وفقا للإتفاق المبرم بين الشركة وشركة " إتصالات مصر " بتاريخ ٢٠١٨/٧/١٥ الذي بمقتضاه أصبح لزاما على الشركة المصرية تحقيق عدد طموح من المكالمات ونقل البيانات خلال الأعوام من ٢٠١٨ حتى عام ٢٠٢٢ ، والذي أضحى من الصعوبة تحقيقه خلال تلك السنوات القادمة ، وقد بلغت نسب ما تم تحقيقه فعليا من مكالمات خلال النصف الأول من عام ٢٠١٩ - بخلاف ما يخص الربع الثالث - نحو ٢٢,٧٦% من إجمالي العدد الواجب تحقيقه (شامل المبلغ غير المستغل المرحل من عام ٢٠١٨) وما تم تحقيقه من الداتا بلغ نحو ٤٤,٤٧% من الواجب تحقيقه.

يتعين سرعة إتخاذ الإجراءات اللازمة بوضع الخطط التسويقية لتنشيط المبيعات لتحقيق المستهدف بالإتفاق المشار إليه (وبحث تطبيق البند رقم ١٨ من التعاقد الذي يفيد بأنه في حاله حدوث أي متغيرات بالسوق قد تؤدي إلي تغيير التوازن التجاري لإتفاقيه التجوال المحلي فإنه يمكن للطرفين عقد المفاوضات اللازمه لعوده التوازن طبقا لما جاء برد الشركه علي الملاحظه سابقا) .

٩- لازالت حسابات البنوك تتضمن بعض الأرصدة محجوز عليها طرف البنوك بنحو ١٠٨,١٨مليون جنيه منذ ٢٠٠١ وحتى سبتمبر ٢٠١٩ لصالح عدة جهات إدارية بالدولة مما غل يد الشركة عن الإستفادة من تلك المبالغ منها: (هيئة التأمينات الإجتماعية ، محافظة القاهرة ،مصلحة الضرائب ،وزارة المالية ، الجمارك ، هيئة الطرق والكباري ، وزارة الزراعة) علما بأن المبلغ المشار اليه يتضمن نحو ٩٤,٤٠ مليون جنيه غير مربوطة كودائع واوعية ادخارية مما اضاع على الشركة الاستفادة من عوائد تلك المبالغ ، ونشير إلى صدور احكام برفع الحجز عن بعض المبالغ بنحو ٣,١٢ مليون جنيه من عام ٢٠١٢ دون تفعيل ، ولم نقف على أسباب ذلك ، بالرغم من أنه سبق الإشارة لذلك بعدة تقارير لنا سابقة دون تقدم ملموس بشأنها .

يتعين بحث اسباب ما سبق الاشارة اليه وسرعة اتخاذ الاجراءات اللازمة نحو إزالة أسباب تلك الحجوزات .

١٠- <u>وجود قصور في منظومة العملاء وما يتعلق بها من إيرادات ومن مظاهر هذا القصور ما يلي :-</u>

أ - عدم جدوى الهيكلة التي قامت بها الشركة لقطاع المشغلين خلال عام ٢٠١٨ تنفيذا لتوصيات لجنة المراجعة بجلستها بتاريخ ٢٠١٨/١١/٢١ التي تضمنت " <u>ضرورة وجود دليل اجراءات وسياسات واضحة تنظم وتضمن اشراف فعال لقطاع الشئون المالية وقطاع تأمين الايرادات على قطاعات نيابة الدولي والمشغلين لمتابعة عمليات بيع دوائر ال IRU ومتابعة كافة عمليات البيع والتحصيل بالنيابة للحد من امكانية حدوث الاخطاء واحكام الرقابة على الايرادات المتعلقة بالخدمات التي تخص نيابة الدولي والمشغلين " حيث تبين إستمرار :-</u>

- غياب دور الإدارة المالية خلال تلك المراحل المذكورة وهو الدور المنوط بها لتحقيق الرقابة الفعالة على كافة التعاملات مع عملاء الشركة (بدء من بداية تشغيل الخدمة وإنتهاء بتحصيل الإيراد) حيث يتم إختزال كافة المعاملات مع عملاء القطاع في بيان (إقفال) أصم يصدر من قطاع المشغلين إلى الإدارة المالية يتم تسجيله بالحسابات دون أية تفاصيل .

- غياب غير مبرر لدور المراجعة الداخلية داخل أعمال ذلك القطاع مما أفقد الرقابة اللازمة على ذلك القطاع الهام بالشركة .

- عدم موافاة ادارة حسابات العملاء - بالإدارة المالية - بكشوف الحاسب الالى للشركة مع المطالبات الصادرة لتلك الشركات للتحقق من صحتها ومتابعتها بالمخالفة لقواعد الرقابة الداخلية على أعمال العملاء والإيرادات .

- وقد أدى ذلك الإنفراد وإنعدام الرقابة المالية عليه إلى عدم إستجابته لمكاتبات الإدارة المالية منذ يوليو وأغسطس من عام ٢٠١٣ بضرورة " أن يتم إصدار الفواتير الخاصة بإيرادات خدمات مرور المكالمات الدولية عبر البوابة الدولية الخاصة بالشركة المصرية للإتصالات – عن السنوات من عام ٢٠١١ حتى ٢٠١٥- مضافاً إليه ضريبة المبيعات المستحقة طبقاً لرأى مصلحة الضرائب بخضوع هذا الإيراد حتى لا يتم تحميل الشركة المصرية بهذه الضريبة عند الفحص الضريبي" .

ب - وجود أرصدة مدينة على العديد من العملاء مرحلة منذ سنوات ومنها :-

١/ب - نحو ٣٦٠ مليون جنيه قيمة ارصدة عملاء شركات النت يرجع بعضها إلى عام ٢٠١٦ .

٢/ب - نحو ٣٤ مليون جنيه تم تخفيضه من حساب شركة فودافون مقابل تحميله بالحسابات المدينة ، نحو ٦٢,٦مليون جنيه تم تحميله عليها مقابل إدراجة بحساب الارصدة الدائنة دون الوقوف علي طبيعتها .

٣/ب - أرصدة عملاء بقطاع الدولي يرجع تاريخ بعضها لعام ٢٠٠٠ والتى بلغ ما امكن حصـــره منها نحو ٤٩٣,١ مليون جنيه وبيانها: (نحو ٧٢ مليون جنيه بحساب عملاء قصيري الأجل رصيد متوقف منذ ٢٠٠٩/٩/٣٠ ، نحو٢٣٧ مليون جنيه ارصدة متوقفة لبعض الدول والشركات بعملاء المقاصة الدولية ، نحو ٨٧,١ مليون جنيه ارصدة متوقفة لبعض الدول والشركات عملاء خارج مصر ، نحو٧٧,٤ مليون جنيه ارصدة متوقفة لدى التليفزيون المصرى ، نحو١٣,١مليون جنيه ارصدة متوقفة عن خدمة V.SAT ، نحو٤,٥ مليون جنيه ارصدة متوقفة لدى شركة مينا نت ، نحو٢ مليون جنيه ارصدة متوقفة عن خدمة V.POP)
بالإضافة إلى وجود رصيد (مبالغ محصلة مقدما) لبعض العملاء - بذات القطاع - بنحو ١٠,٦ مليون جنيها متوقف منذ سنوات دون تسوية ومنهم "شركة أسيك " .

٤/ب - إستمرار تضمين رصيد شركة WE DATA بعض المبالغ المختلف عليها منذ سنوات دون حسم ومنها : (نحو ٢٦ مليون جنيه الخاصة بالاختلافات في قراءات الحركة الدولية عن الفترة من يناير حتى نوفمبر ٢٠١٥ والتي بلغت نحو ٢٠ مليون دقيقة وذلك لحين اعتماد الإدارة الفنية واتمام التحقيقات ذات العلاقة ، نحو ٦ مليون جنيه خاصة بدوائر ROU لربط القاهرة – الإسكندرية لحين إتمام التسويات الخاصة بالسنوات السابقة ، قيمة عدد من الدوائر الدولية بدون عقود ودون تحديد تواريخ بدء تشغيلها وبدون تحديد قيمة لها ، بالإضافة إلى بنحو ١٢ مليون جنيه قيمة ما يخص شركة WE DATAمن خدمات شركة ميكروسوفت الاستشارية والدعم الفني والتدريب منذ عام ٢٠١٤) .

ج - يرتبط بما سبق وجود مديونية على الشركة المصرية للإتصالات لصالح شركة WE DATA نحو ١,١مليار جنيه في ٢٠١٩/٩/٣٠ متضمنة الاتي (نحو ٢٨١ مليون جنيه قيمة تكاليف إدارة وتشغيل ونقل الخبرات وصيانة شبكة الـ IP CORE عن الفترة من ٢٠١٥/٤/١ حتى ٢٠١٨/٣/٣١ ، ونشير إلى عدم التحاسب بين الشركتين عن المدة من ٢٠١٨/٤/١ حتى ٢٠١٨/١٠/٣١ ، نحو٧١ مليون جنيه قيمة مستحقات المنتدبين من شركة WE DATA للعمل بالشركة المصرية للاتصالات من ٢٠١٨/١١/١ لمدة عام لضمان استمرار خدمة شبكة IP CORE ، نحو ٣٥ مليون جنيه قيمة عقود الصيانة الخاصة بشبكة ال IP CORE المبرمة مع الغير من خلال شركة WE DATA وذلك قبل نقل أجهزة الشبكة للشركة المصرية للاتصالات خلال عام ٢٠١٤ ، نحو ١١٠مليون جنيه قيمة ما تم تحصيله من قبل الشركة المصرية للاتصالات لصالح شركة WE DATA (خدمات ADSL) خلال عام ٢٠١٩) .

د - **حساب هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة** ، تضمن الحساب : (نحو ١٢٣ مليون جنيه مديونية مستحقة تخص مقايسات تم تنفيذها لصالح الهيئة يرجع بعضها لعام ٢٠١٣ دون تحصيلها حتى تاريخه ،لم يتم تحميل العميل بنحو ٦ مليون جنيه تمثل قيمة مهمات منصرفة من الهيئة إلى الشركة تم تسعيرها من قبل الهيئة بالزيادة عن الإتفاق المبرم بينهما ، تحميل العميل بنحو ٤,٦٤ مليون جنيه بالزيادة ضمن الأعمال المنفذة في ٢٠١٤/١٢/٢٩ لمشروع الإسكان العائلي بالحي الثامن بمدينة العبور (١-٦) ، لم تقم الشركة بإسترداد نحو ١٠,٨٣ مليون جنيه طرف الهيئة تمثل تأمينات مسددة عن أعمال تم تنفيذها منذ سنوات يرجع بعضعها إلى عام ٢٠٠٧) .

هـ - إستمرار وجود إختلاف في أرصدة العملاء وما يرتبط بها من ضريبة المبيعات (القيمة المضافة) وكذا أرصدة تأمينات العملاء بين الظاهر بالقوائم المالية وبين إدارات المبيعات بمناطق الشركة المختلفة .

و - عدم الإستدلال على العديد من العملاء ومنهم : عدد ٢٧٥٠٠ مشترك بمنطقة المنوفية بنحو ٧ مليون جنيه ، عدد ٣٠٠٠ مشترك بمنطقة القليوبية بنحو مليون جنيه .

ز- فقد ملفات عملاء بالحجز الإداري بمنطقة المنوفية منذ عام ٢٠٠٥ بلغ إجالي قيمتها نحو ٢,٧ مليون جنيه .

ح- تأخر الشركة في إبرام التعاقد مع شركة يلا مصر مما ترتب عليه نشأة خلاف على أسعار التحاسب معها .

ط- خلو بعض العقود المبرمة مع الغير من حساب غرامة تأخير على المبالغ غير المسددة في تاريخ إستحقاقها أدى إلى تراكم المديونيات على العديد منهم .

ي - تحميل عملاء بالتكرار بمنطقة القليوبية.

يتعين بحث ودراسة كافة ما سبق مع سرعة وضع نظام ضبط داخلي لقطاع المشغلين لتحقيق الرقابة الداخلية اللازمة على القطاع ، وكذا لحسابات العملاء بجميع أنوعها لتلافي كافة أوجه القصور المشار إليها بعاليه.

١١ - تضمنت الحسابات المدينة العديد من الأرصدة المرحلة منذ سنوات سابقة بالعديد من قطـــاعات الشركة ، بعضها يمثل مبالغ مختلف عليها بين الشركة وجهات إدارية لازالت محل نزاع دون حسم ومنها :-

- **نحو ١٢٠,٢ مليون جنيه بقطاع الدولي تتمثل فى** (نحو ٩٨,٥ مليون جنيه قيمة المبالغ المسددة نيابة عن الشركة العالمية للكوابل البحرية الى مجموعة شركات اوراسكوم ، نحو ٢١,٧ مليون جنيه يمثل عدة مبالغ مرحلة بعضها يرجع لعام ٢٠٠١ .
- **نحو ٨,٥ مليون جنيه** بقطاع المشروعات .
- **نحو ٢٥مليون جنيه** بقطاع المخازن يرجع تاريخ بعضها إلى عام ١٩٨٩ ، تم حساب إضمحلال عنها بنحو ٦,٢٨ مليون جنيه فقط ، ولازال رد الشركة غير موضوعي حيث أفاد بأنه سيتم إجراء التسويات اللازمة حين ورود المستندات.
- **نحو ٥٢,٤٢مليون جنيه** (ما أمكن حصره بقطاع الديوان العام) يرجع بعضها إلى عام ٢٠٠٧ وهي (نحو ٤١,٥٨ مليون جنيه يمثل ما تم صرفه كمساهمة فى أعمال المرافق والبنية التحتية بالقرية الذكية ورفع وتحويل مسار ترعة بركات ، نحو ٤,٣٤١ مليون جنيه قيمة المسدد عن استهلاكات كهرباء تخص عدة شركات بالقرية الذكية ، نحو ٦,٥ مليون جنيه طرف مصلحة الضرائب على المبيعات (حـ/٢٥٣٧٠٠١) مرحل منذ عامي ٢٠١١ ، ٢٠١٢ ، الرغم من الإنتهاء من الفحص الضريبي لتلك الأعوام وسداد الشركة لفروق الفحص الضريبي المتعلقة بها)

يتعين بحث ودراسة تلك المبالغ وإجراء التسويات اللازمة ومراعاة الأثر على الحسابات المرتبطة

١٢- تضمنت الحسابات الدائنة العديد من الأرصدة الدائنة المرحلة منذ سنوات دون تسوية ومنها :-

- **نحو ٩٧,١٣ مليون جنيه بقطاع الدولي** تتمثل فى (نحو ٧٧,٤ مليون جنيه معلاة لحين متابعتها مع العلاقات التجارية مرحلة من سنوات سابقة بعضها يرجع لعام ٢٠٠٩ ، نحو٨,١ مليون جنيه معلاه لصالح شركة ريليانس خلال ديسمبر ٢٠١٦ ، نحو ٦,٥ مليون جنيه قيمة متحصلات عن طريق بنوك تجارية وفيزا كارد مرحلة من سنوات سابقة بعضها يرجع لعام ٢٠١٠ ، نحو ٥,١٣ مليون جنيه مبالغ محصلة ومعلاة باسم عملاء محلى يرجع تاريخها لعام ٢٠٠٩ ولـــم نـــواف بتفصـــيلاتها.

- **نحو ٥٦,٣٤ مليون جنيه** بقطاع المشروعات تتمثل فى (نحو ٣٩,٨ مليون جنيه تم سدادها بالكامل لشركة سنترا من سنوات عن بعض العقود المبرمة خلال عام ٢٠١٤ ، نحو١٢,٥٤ مليون جنيه قيمة تسييل خطابات ضمان منذ عام ٢٠٠٧ دون تسوية ، نحو٤ مليون جنيه تخص بعض المقايسات التي تم تنفيذها منذ عام ٢٠٠٢ دون تسوية).
- **نحو ١٠ مليون جنيه** قيمة مصروفات مستحقة تخص خدمات استشارية يرجع تاريخ بعضها إلى عام ٢٠٠٧ (قطاع الديوان العام) .

يتعين حصر وبحث كافة الأرصدة الدائنة والتأكد من عدم سابق صرفها وإتخاذ اللازم بشأن تسويتها مع مراعاة الأثر على الحسابات المرتبطة.

١٣- إستمرار وجود خلاف بين الشركة والهيئة العامة للطرق والكباري بشأن تحديد قيمة الجعل السنوي المستحق للهيئة لدى الشركة بالرغم من تشكيل لجنة من الطرفين لهذا الشأن ، حيث تبين :-

- تم تحميل المصروفات بنحو ١٢٥ مليون جنيه ضمن الأرصدة الدائنة لصالح الهيئة العامة للطرق والكباري يتمثل في قيمة الجعل السنوي عن المدة من عام ٢٠١٤ حتى ٢٠١٩ وذلك بشكل تقديري لحين إنتهاء اللجنة المشار إليها بعاليه – والواردة برد الشركة – من أعمالها .
- وجود مديونية مستحقة للشركة طرف الهيئة تتعلق بالتكاليف التي تحملتها الشركة مقابل تغيير مسار الكوابل المتعارض مع مشروع شبكة الطرق الإستيراتيجية والتي بلغت نحو ١٤٠ مليون جنيه خلال عامي ٢٠١٤ ، ٢٠١٥ والتي قامت الشركة بإدراجها ضمن حساب الإيرادات وقتئذ بالرغم من عدم تحققها .
- قيام الهيئة المذكورة بالحجز على بعض أرصدة الشركة النقدية ببعض البنوك بلغ ما أمكن حصره نحو ٤١ مليون جنيه حتى ٢٠١٩/٩/٣٠ مما غل يد الشركة عن إستغلال تلك الأموال .

يتعين دراسة كافة تلك الأرصدة وإجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه أعمال اللجنة المشار إليها ، مع موافاتنا بصورة من قرار تشكيل تلك اللجنة ونتائج أعمالها.

١٤ - وجود خطابات ضمان لصالح الشركة بنحو ٢١,٨ مليون جنيه بإسم شركة المعصرة " تحت التصفية " لم تتمكن الشركة من تسييلها لوجود نزاع قضائى بشأنها ، بخلاف خطابات ضمان سبق تسييلها فى عا م ٢٠١٥ بنحو ٥,٤١٢ مليون جنية إدرجت بحساب دائنون متنوعون وقد تبين ما يلى :.

- وجود رصيد مدين على شركة المعصرة بقطاع المشروعات بنحو ٥١٣ الف جنيه مرحل منذ سنوات دون تسوية .
- وجود رصيد دائن لها بحساب محتجزات مقابل تشطيبات بنحو ٦ مليون جنيه .
- ورد برد الشركة على تقاريرنا السابق ذكرها بأنه جارى إتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لفسخ التعاقدات مع شركة كويكتل (المعصره) ومصادرة التأمينات المرتبطة بها وعمل التسويات اللازمه فى ضوء صدور حكم الاستئناف فى الدعوى رقم (١١) لسنة ٣ق لشهر إفلاس الشركة المذكورة الأمر الدى لم يتم بعد .

يتعين اجراء التسويات اللازمة وموافاتنا بموقف النزاع القضائى .

١٥- قيام الشركة بتجديد العقد المبرم مع جهاز الخدمة الوطنية بخصوص شراء وسحب الكوابل النحاسية بتخفيض القيمة التعاقدية بنسبة ١٠% لمدة ثلاث سنوات قادمة بما يتعارض مع العقد الاصلى والذى نص "على ان يتم الاتفاق على تعديل الاسعار طبقا لسعر النحاس المعلن ببورصة لندن وسعر الدولار المعلن بالبنك الاهلى .

يتعين موافاتنا باسباب ذلك .

ملاحظـــــــــات آخـــرى :

١ - لم يتم موافاتنا باقرارات الادارة بشان :-

- ان كل ما عرض علينا يمثل كافة السجلات المحاسبية والمستندات المالية والبيانات المتعلقة بالقوائم المالية واللازمة لاغراض المراجعة وكافة محاضر مجلس الادارة حتى تاريخه نوفمبر ٢٠١٩ .
- انه لا توجد معاملات هامة لم يتم تسجيلها بالصورة الملائمة فى السجلات المحاسبية المؤيدة للقوائم المالية
- انه لايوجد اى اخلال بالمتطلبات والقوانين والقواعد التى قد يكون لها اثر هام على القوائم المالية الدورية
- ان الشركة قد افصحت عن جميع الحقائق الهامة المرتبطة باى اعمال غش معروفة او اشتباه فى غش والتى يمكن ان يكون لها تاثير عليها .
- ان الشركة قد افصحت عن نتائج تقييم خطر امكانية ان تكون القوائم المالية الدورية محرفة تحريفا هاما ومؤثرا كنتيجة للغش .
- ان الشركة قامت بتسجيل معاملات الاطراف ذوى العلاقة بما فى ذلك المبيعات والمشتريات والقروض والنقل والضمانات والمبالغ التى تم الحصول عليها من او المدفوعة الى الاطراف ذوى العلاقة والافصاح عنها بالصورة المناسبة بالقوائم المالية .
- ان الشركة ليس لديها خطط اونوايا ينجم عنها زيادة فى المخزون الراكد وان المخزون غير مقيم باكبر من قيمته الاستردادية .
- ان الشركة تمتلك كافة الاصول الظاهرة بالمركز المالى ومدى وجود قيود او رهونات او اعباء على اصول المنشاة .
- ان الشركة قد سجلت وافصحت بشكل مناسب عن كل الالتزامات الفعلية او الطارئة .
- ان الشركة التزمت بقرار وزيرة الاستثمار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بشان تعديل بعض احكام معايير المحاسبة المصرية وما له من اثار على القوائم المالية وانها افصحت عن هذه الاثار بشكل كاف .
- عن وجود خطط أو نوايا قد تؤثر بشكل هام على القيمة المسجلة أو تصنيف الأصول والإلتزامات بالقوائم المالية الدورية .

٢- إستمرار الشركة في عدم موافاتنا بمذكرات الفحص الضريبي (ضريبة الدخل ، القيمة المضافة) ، حيث لم نقف على صحة كل من العمليات الضريبية التالية :

أ- تحمل الشركة خلال عام ٢٠١٧ والربع الاول من عام ٢٠١٨ بنحو ٥٨٦ مليون جنيه قيمة فروق فحص ضريبة المبيعات عن الفترة من عام ٢٠١١ حتى٢٠١٥ ، وتحملها خلال الاعوام السابقة بنحو ٢٢١ مليون جنيه قيمة فروق فحص عن عامى ٢٠٠٩ و٢٠١٠ ، بالرغم من أن ضريبة المبيعات (القيمة المضافة حالياً) من الضرائب غير المباشرة التى يتحمل عبئها المستهلك الأخير وأن دور الشركة هو مجرد وسيط بينه وبين مصلحة الضرائب.

ب - تحمل الشركة بنحو ٤٥ مليون جنيه خلال الثلاثة ارباع الاولى من عام ٢٠١٨ قيمة فروق فحص ضريبة شركات الاموال عن عام ٢٠١٥ ، فضلاً عن تحملها خلال الاعوام السابقة بنحو ١٥٠مليون جنيه كفروق فحص عن الفترة من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١٤، وأخرها فى نوفمبر ٢٠١٦ .

ونشير فى هذا الصدد إلى تضمن فروق الفحص الخاصة بعام ٢٠١٥ لبعض المبالغ غير المعترف بها ضريبياً والتى تم ردها الى وعاء شركات الاموال منها مبلغ ٣٥,١٢ مليون جنيه (يتم احتساب قيمة الضريبة المستحقة عليها بنسبة ٢٢,٥% من قيمتها) قيمة توزيعات غير معفاه طبقاً للقانون ٥٣ لسنة ٢٠١٤ على النحو المبين بالمطالبة الواردة من مصلحة الضرائب وكذا بعض المبالغ الأخرى .

الأمر الذي يشير إلى وجود قصور في منظومة حساب الضريبة المستحقة على الشركة ، وذلك فى ظل وجود مستشار ضريبي للشركة يقوم بإعداد الإقرارات الضريبية وحضور الفحص الضريبي أمام مصلحة الضرائب ضمن الخدمات الضريبية التى يقدمها للشركة ويتقاضى عنها أتعاباً سنوية .

يتعين موافاتنا بمذكرات الفحص الضريبي المشار إليها للوقوف على صحة ماسبق عرضه.

٣- لم تتضمن محاضر كل من : (إجتماع مجلس الإدارة ، لجنة المراجعة ، لجنة المكافآت والحوافز) ، التي وافتنا بها الشركة للمناقشات التي تتم بها بالمخالفة للمادة رقم (٢٤٩) من اللائحة التنفيذية للقانون ١٥٩ لعام ١٩٨١ والتي تضمنت " يثبت بالمحضر خلاصة وافية بجميع مناقشات المجلس وبكل ما يحدث اثناء الإجتماع وبكل ما يطلب الأعضاء إثباته بالمحضر " ، الأمر الذي يمثل قيدا على إطلاعنا على كافة الموضوعات الهامة والمؤثرة على أعمال الشركة .

يتعين الإلتزام بما ورد بالمادة المذكورة عند إعداد محاضر المجلس واللجان.

٤- لم نقف على أسباب عدم إدراج العديد من الحسابات ضمن ميزان المراجعة للتليفون المحمول ومنها أصول ثابتة بنحو ١,٧٨ مليار جنيه تتمثل في قيمة محطات المحمول وقد بلغ مجمع إهلاكها نحو ٤٢٢,٢٢ مليون جنيه .

نوصى بحصر كافة الحسابات الخاصة نشاط شبكة المحمول وإدراجها بميزان المحمول .

٥- عدم إجراء جرد جزئي لمخازن كل من (العامرية ، الهرم ، عين شمس) خلال العام المالي ٢٠١٩ بالمخالفة للائحة التخزين الأمر الذي أدى إلى ضعف الرقابة والمتابعة لموجودات تلك المخازن .

يتعين الإلتزام بما ورد باللائحة المذكورة .

٦- <u>وجود دعاوى تحكيمية مرفوعة من الشركة لم تحسم حتى تاريخه وقد تبين بشأنها ما يلي:</u>

أ - الدعوى التحكيمية رقم ٧٠٤ لسنة ٢٠١٠ مركز القاهرة الاقليمي للتحكيم التجاري الدولي ضد "شـــــركة تلي كارد ":

وقد صدر حكم لصالح الشركة المصرية قي ٢٠١٢/١٢/٣١ وتم وضع الصيغة التنفيذية على حكم التحكيم فى ٢٠١٦/١٠/١٧ وتعذر على مكتب المحاماه الذي يباشر الدعوى تنفيذ الحكم ، الامر الذى ترتب عليه طلبه التخلي عن الوكالة فى مرحلة التنفيذ ، هذا وقد أشارت المذكرة المعروضة على السيد المهندس الرئيس التنفيذي بخصوص الدعوى المذكورة الى ما يلي :

- وجود تراخي ملحوظ من جانب المكتب الذى كان يباشر الدعوى وهو ما ترتب عليه عدم امكانية اعلان شركة ايجيبت تلي كارد بالصورة التنفيذية للحكم وبالتالي تعذر تنفيذه .

- التوصية بأن تضع الشركة بعين الأعتبار مسألة تراخى مكتب المحاماه المشار اليه سابقا وكذا تخليه عن الوكالة واعلانه انتهاء تمثيله قانونا للشركة بخصوص هذا الموضوع دون اتمام الاعمال القانونية الخاصة بتنفيذه وذلك لتخفيض مقابل الوكالة فى هذا الموضوع عند تسويته .

ب ـ الدعوى المقامة ضد شركة النيل للاتصالات :

صدر فيها حكم لصالح الشركة المصرية بتاريخ ٢٠١٣/٣/٢٤ بنحو ٤٥ مليون جنيه وقامت الشركة المصرية بالطعن عليه الحصول على جميع طلباتها ولم تتحدد جلسه حتى تاريخه ، ولم نقف على أسباب التأخر في تحديد تلك الجلسة بالرغم من مرور أكثر من ستة سنوات على صدور الحكم .

ج ـ الدعوى التحكيمية رقم ٧٣٩ لسنة ٢٠١١ ضد الشركة العربية لخدمات الاتصالات أمام مركز القاهرة الاقليمي للتحكيم التجاري الدولي :

وقد صدر فيها الحكم لصالح الشركة المصرية بمبلغ نحو ٤٨ مليون جنيه ، وصدر حكم ضدها بمبلغ نحو ١٠ مليون جنيه ، وقد تم اقامة دعوى بطلان حكم التحكيم جزئيا في الشق الصادر ضد الشركة وصدر فيها حكم برفض الدعوى ، وتم الطعن فى الحكم أمام محكمة النقض ولم تتحدد لها جلسه حتى تاريخه .

د ـ الدعوى رقم ٥٥٠/٥٤٨ لسنة ٢٠١٧ مدنى كلى شمال القاهرة فى النزاع القائم بين الشركة المصرية وشركة الاجراس الثلاثة :

والتي صدر فيها الحكم لصالح الشركة المصرية بنحو ١,٢٢٦ مليون جنيه والفوائد القانونية بواقع ٤% من تاريخ المطالبة القانونية ، ومبلغ ١٠٠ ألف جنيه كتعويض مادي وأدبي ، وقد تم الإستئناف على الحكم ومؤجل لجلسة ٢٠١٩/٨/٢١ صدر فيها حكم بندب لجنة ثلاثية من خبراء وزارة العدل ولم يتحدد لنظره جلسه حتى تاريخه أمام لجنة الخبراء .

هـ ـ لم نواف بمستجدات الدعوى التحكيمية المرفوعة ضد شركة الاهلى للكروت المدفوعة والبالغ مديونيتها نحو ٥٦,٦٨ مليون جنيه .

يتعين موافاتنا بما تم اتخاذه من اجراءات في ظل ما ورد برد الشركة من صعوبة تنفيذ الحكم لعدم وجود كيان قانوني حالي لشركة تلي كارد ، مع سرعة الانتهاء من الاجراءات القانونية الخاصة بتنفيذ الاحكام الصادرة لصالح الشركة ، وموافاتنا بموقف الدعوى القضائية الخاصة بشركة الاهلي للكروت ، وموقف الطعون على الاحكام الصادرة للشركة في الدعاوي القضائية المشار إليها بعاليه طبقا لما ورد برد الشركة.

٧ـ وجود العديد من الشيكات المسحوبة للغير ولم تقدم للصرف بنحو ٥,٦٦٣ مليون جنيه يرجع تاريخ بعضها إلى أربع سنوات سابقة ، بالمخالفة لقانون التجارة رقم (١٧ لسنة ١٩٩٩ المعدل بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ٢٠٠٤) والذي تضمن في بالمادة (٥٣١ـ بندي ١ ، ٣) :" تتقادم دعاوى رجوع الملتزمين بعضهم على البعض الاخر بمضي سنة من اليوم الذي أوفى فيه الملتزم قيمة الشيك او من يوم مطالبته قضائيا بالوفاء " .

يتعين تطبيق نصوص القانون في هذا الشأن .

٨ـ لم نقف على مدى خضوع الشركة للضريبة العقارية من عدمه .

يتعين موافاتنا بموقف خضوع الشركة لتلك الضريبة.

٩- بلغ المنصرف على النشاط الرياضي والنوادي بالشركة منذ عام ٢٠١٠ وحتى الربع الثالث من عام ٢٠١٩ نحو ٢١٣ مليون جنيه ، ولم نقف على المردود الإقتصادي من تحمل الشركة بتلك المبالغ .
ونشير الى تضارب القرارات بشأن وقف النشاط الرياضي بنادي الشركة ببني سويف لعدم جدوى الاستمرار فيه والتصرف في اللاعبين بما يعود بالنفع على الشركة ثم إعادة النشاط الرياضي به مرة أخرى .

وكذا لم نقف على أسباب عدم البدء في إستغلال نادي الشركة بالمعادي والذي بلغ المنصرف عليه نحو ١٢٠ مليون جنيه حتى ٢٠١٩/٩/٣٠ .

يتعين إتخاذ كافة الاجراءات اللازمة نحوسرعة إستغلال نادي الشركة بالمعادى وموافاتنا بأسباب ما سبق عرضه ، والعمل على ترشيد الإنفاق في هذا الشأن .

١٠- بلغت أرصدة القروض والتسهيلات الائتمانية في ٢٠١٩/٩/٣٠ نحو ١٥,١٠٤مليار جنيه مقابل نحو ١١,٦٦٢ مليار جنيه في ٢٠١٩/٦/٣٠ بزيادة قدرها نحو ٣,٤٤٢ مليار جنيه خلال ثلاثة أشهر ، تحملت الشركة فوائد مدينة عنها بنحو ٧٦٢ مليون جنيه ودمغه نسبية بنحو ١٨ مليون جنيه .

نوصي بضرورة ترشيد الإنفاق الخاص بالشركة بما يتلائم مع القدرة التمويلية لها ، لتخفيض الحاجة إلى الحصول على مصادر تمويلية خارجية تكبد الشركة أعباء تمويلية متزايدة .

١١-تحملت الشركة بنحو ٤٧٤ ألف جنيه خلال العام الحالي ٢٠١٩ قيمة فائدة قانونية بموجب الحكم القضائي رقم (٢٧٩) لسنة ١٠ ق نتيجة تأخرها عن سداد قيمة الشيك رقم ١١٠٤٢٢ المسحوب لصالح بنك قناة السويس حق ٢٠٠٨/٦/٣ البالغ قيمته نحو ٨٦٣ ألف جنيه ، أي بلغت الفائدة المسددة نحو ٥٥% من قيمة الشيك ولم نقف على أسباب إمتناع الشركة عن الوفاء بقيمة الشيك في تاريخ إستحقاقه .

يتعين موافاتنا بأسباب ذلك

تحريراً في : ٤ / ١٢ / ٢٠١٩

"مديرو العموم"
"نواب مدير الإدارة"

" محاسب/تامر سيد حسن " "محاسب/حسن سعيد يوسف"

"محاسبة/شرين محمد المغربي" " محاسبة / عبير طلعت عبد العزيز "

"محاسبة /امانى فؤاد عباس "

وكلاء الوزارة
نواب أول مديرة الإدارة

"محاسبة /امانى حنفى الرشيدى "" محاسب/عاطف السيد عبد الســـلام " " محاسبة/ سوزان احمد صلاح الدين "

" محاسب/ الهام سيد عبد العزيز "" محاسب/ عاطف صبحي حسن " " محاسبة/ فينيس خلاف ابسخيرون"